

تفاعل الجمعيات الفرنسية الحرة مع قضايا الثورة الجزائرية
le Secours populaire Français أنموذجا من خلال جريدتها (la défense)
1962-1954

الباحث: بوزيدي وحيد، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
الباحث: رشيد زوبر، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

الملخص:

لقيت القضية الجزائرية (1962-1954) الاهتمام من طرف المجتمع المدني الفرنسي وبالتحديد جمعية الاغاثة الشعبية الفرنسية (SPF) التي تفاعلت مع مختلف قضاياها في صفحات جريدتها (la Défense) التي عالجت مختلف القضايا الانسانية للثورة الجزائرية كقضية اللاجئين الجزائريين في تونس والمغرب وظروفهم المزرية، وملف السجون والمعتقلات والمحتشدات، والأحكام الجائرة، ونقلت جانب من المساعدات المادية والمعنوية من الجمعية للجزائريين، كما كشفت أيضا الممارسات الاستعمارية للإنسانية في الجزائر، تطرقت إلى مواقف الشخصيات الفرنسية المساندة للقضية الجزائرية، ورفض المجندين الفرنسيين المشاركة في حرب الجزائر، قدمت الجمعية مواقفها الصريحة من القضية الجزائرية وطرحت من خلالها نظرة استشرافية لمستقبل العلاقات الفرنسية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: القضية الجزائرية، المجتمع المدني، اللاجئين الجزائريون، السجون، الجمعيات.

Astract: The Algérien révolution faced continus interest forme the civil society of France notably, the Fransh popular association of ferst aid (secours populaire Française) winch interacted with diffrentes affairs through, its newspaper (the Défense) the lattre suported the human dimensions suth as the Algériens asylum seeker toward Tunisia and Marroco, it also revelated the colonial

practices of the French in Algéria in addition to the référence to the support of some French responsables to the Algérien affair this association worked on the improvement of the Relationship Between Alegria and France towards an optimistic futur.

keywords: the Algérien affair, the civil society, the Algériens asylum, the associations the prisons.

Résumé:

La révolution Algérienne a suscité un intérêt soutenu de la part de la société civil Française, notamment de l' association populaire Français de secourisme appelée (Secours Populaire français) qui interagissait avec différentes affaires par le biais de son journal (la Défense) ce dernier a soutenu les dimension humaines, telle que l'affaire des réfugiés Algériens en Tunisie et au Maroc dans des mauvaises conditions et aussi le dossier des prisons et l' arrestations et la guillotine et présenté les aides de cette association .

Elle a également révélé les pratiques coloniales Française en Algérie, ainsi que l' appui de certain responsables Française a l' affaire Algérienne, et le refus des recrues français a participer a la guerre d' Algérie, cette association a précisé son opinion réelle vers l' Algérie et travaillé sur l' amélioration des relations entre l'Algérie et la France vers un avenir optimiste.

Mots clés: la Question Algérienne, le Société civil, les Associations, Les Réfugiés, les prisons.

مقدمة:

لعل من أبرز الأمور التي يمكن ملاحظتها من خلال تصفح أعداد جريدة (la Défense) لسان احدى الجمعيات الخيرية الفرنسية وهي "الاغاثة الشعبية الفرنسية" (le Secours Populaire Français) (SPF)، تطرقها ومعالجتها لقضايا الثورة الجزائرية (1954-1962) في كل أعدادها، وبالتالي ساهرت هذه الجمعية من

خلال جريدها مختلف مراحل الثورة الجزائرية، مع التركيز على القضايا الإنسانية فيها، دون إهمال القضايا السياسية، فكان اهتمام الجريدة منصبا حول وضعية العائلات الجزائرية اللاجئة على الحدود التونسية - المغربية مع التركيز على الأطفال و النساء وقضايا التعذيب والاعتقالات والسجن والقمع والأحكام الجائرة والحجز وأحكام الإعدام وأحوال السجون والدفاع عن المعتقلين، وعرض مواقف الشخصيات الفرنسية المساندة للقضية الجزائرية، وكذا العسكريين المناهضين للحرب في الجزائر، هذا مع عرض حصيلة المساعدات الممنوحة من طرف الجمعية للجزائريين في الداخل وعلى الحدود وحتى في فرنسا نفسها.

وتهدف هذه الدراسة إلى معالجة الإشكالية الرئيسية التالية: ما مدى حضور قضايا الثورة الجزائرية (1954 - 1962) في فعاليات ونشاطات المجتمع المدني الفرنسي -الإغاثة الشعبية الفرنسية - (spf) أنموذجا ؟ فما هي قضايا الثورة الجزائرية التي أثرت بها صحافة الجمعية ؟ وإلى أي مدى ساهمت هذه الجمعية في دفع المجتمع الفرنسي إلى تبني القضية الجزائرية ؟ وما محتوى مشروع الجمعية وتصورها لمستقبل القضية الجزائرية وطبيعة العلاقات الفرنسية - الجزائرية المستقبلية؟

1. تاريخ تأسيس الجمعية والجريدة وأهدافها:

ورد في العدد 413 من جريدة (la Défense) تقرير حول تاريخ تأسيس جمعية الإغاثة الشعبية الفرنسية، حيث تأسست على يد كبار الشخصيات أمثال هانري برييس (Henri Barbusse) ، فرنسيس جوردان (Francis Jourdain) وبول لنجرفين (Paul Langervin) ورومان رولاند (Roland Rommain) وشخصيات أخرى أرادت أن تخص بلادها بجمعية للمساعدة والإغاثة الفعالة وتقديم خدمات جليلة للمحرومين من الميراث وضحايا الأقدار والكوارث الطبيعية وحوادث العمل وضحايا الاعدل والأحكام الجائرة.

تأسست الجمعية خلال موسم (1926-1927) وشارك في فعاليات التأسيس الآلاف من المواطنين^[1]، وبالنظر إلى هذا التاريخ تكون الجمعية قد ظهرت في وقت لا زالت الدول الأوروبية تسيطر على العديد من المستعمرات. تسير هذه الجمعية من طرف لجنة وطنية منتخبة بواسطة مؤتمر وطني هذا الأخير يعاد انتخابه كل سنتين، تضم الجمعية لجان محلية وإقليمية وتنظيمات اجتماعية.^[2]

تم التصريح بجمعية الإغاثة الشعبية الفرنسية طبقا للمادة 5 من قانون 01 جويلية 1900 الخاص بتأسيس الجمعيات، مدتها الزمنية غير محددة، شعارها " (tout ce qui est humain est notre) أي "كل ما هو إنساني فهو منا"، سعرها ب fr 0.30، ومبلغ الاشتراك هو fr2.40 مقرها بمدينة باريس 16 شارع جونير (jeuneurs) باريس^[3] تم تسجيلها في الجريدة الرسمية تحت رقم 79.501. 11.262 بتاريخ 12 فيفري 1946، وتضم الجمعية أفرادا وشخصيات من كل الاتجاهات والفئات.

أما عن مصدر تمويلها فهو مصدر غير رسمي و لا تتلق إعانات لا من الحكومة ولا من أحزاب سياسية ولا من جمعيات أخرى وإنما تعتمد في تمويلها على المحسنين والمشاركين والبنوك والحفلات والشركات والنقابات...^[4]

[1] la Défense, n 413, Mars 1959, p 01 .

[2] la Défense, n 424, Janvier 1960, p 15.

[3] la Défense, n 424, Janvier 1960, p 15.

[4] وعلى اعتبار أن الجمعيات من مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في المجتمع فإن العديد من الدراسات حددت مؤشرات معينة تبرز مدى قوة وفاعلية هذه المؤسسات وقدرتها على صنع الفارق وإحداث تأثير واضح في الرأي العام حول قضايا معينة، ومن المؤشرات: الاستقلالية المالية والإدارية والهياكل التنظيمية. ينظر: حنيش فيروز: إشكالية المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر (1989-1999)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2005، ص32. وهو ما ينطبق على جمعية الإغاثة الشعبية الفرنسية.

وتقول الجريدة: "أن هدف الجمعية هو توجيه المساعدات إلى كل جهات العالم ماديا ومعنويا وقانونيا لكل الأشخاص المنكوبين والذين هم تحت ضغط الحروب و الكوارث"¹، تصدر هذه الجمعية جريدة شهرية تحت إسم لاديفونس (la défense) كل يوم أربعاء من كل شهر.^[2]

2- قضايا الثورة الجزائرية في فعاليات الجمعية (SPF) من خلال جريدة (LADEFENSE):

طبق الجيش الفرنسي في مواجهته للثورة الجزائرية اساليب همجية تعسفية مخالفة للقانون الدولي الانساني ما ترتب عنه ظهور قضايا ذات بعد انساني مست المجتمع الجزائري، فكان لها تأثير على الضمائر الحية للمجتمع الفرنسي و منها جمعية الاغاثة الشعبية الفرنسية التي عبرت عنه عبر صحيفتها ومن ابرز القضايا التي تناولتها :

قضايا اللاجئين الجزائريين على الحدود التونسية . المغربية:

تناولت الجريدة بالخصوص الأوضاع الاجتماعية للأطفال الجزائريين اللاجئين على الحدود التونسية والمغربية وذكرت بأن المئات منهم فقط استطاعوا تحصيل مقاعد للدراسة ومأوى، لكنها تستدرك القول بأن أكثر من 60 ألف هم بدون مأوى بتونس و المغرب، وقالت أن هذه الفئة من الأطفال هم ضحية الإبادة الجماعية للجيش الفرنسي لقرى في الجزائر يهدف إقامة مناطق محرمة وذكرت هنا منطقة سوق أهراس، ونقلت حتى نفسية الأطفال في مقاعد الدراسة وقالت: " ككل أطفال العالم يرسم الأطفال الجزائريون بيوتا وحيوانات وطرقا لكن بيوتهم اقتلعت

[¹] تعددت الجمعيات بتعدد أهدافها واختصاصاتها فمنها من اهتمت بالجانب الثقافي ومنها بالبيئة ومنها بالاقتصاد وأخرى انفردت بالجانب الإنساني وحقوق الانسان عموما وهنا يكمن دور الجمعيات في تأطير المجتمعات وتوعيتها وتعبئتها، ومثل هذا الحراك يدل على وعي المجتمع بمدى وجوب وضرورة التمتع بالحقوق. ينظر: بركات مريم: مساهمة المجتمع المدني في حقوق الإنسان، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2005، ص55.

[²] La Défense, n 413, Op-Cit, p13.

بالقنابل... كما جسدت رسوماتهم رجالا مقيدين وعساكر الجيش يضربونهم"، كما أوردت صورة لطفل صغير تعبر عن البؤس والمعاناة وكتبت تحت الصورة: أي معاناة هذه ؟ وصورة أخرى لطفل معوق وقالت: "الطفل الذي فقد اسمه"، وصورة أخرى بعنوان: "من أكثر الأشقياء والتعساء"، كما أوردت إحصائية مفادها 100 ألف طفل جزائري يموتون سنويا جراء الجوع والبرد. ولعل الجريدة هنا تقصد في كامل ربوع الجزائر بالإضافة إلى الحدود. وفي آخر التقرير دعت الجريدة المتعاطفين مع القضية الجزائرية لتقديم المساعدات والأموال عن طريق الحساب البريدي للجمعية^[1].

ولتجسيد دعمها للقضية الجزائرية فقد تضمنت فعاليات المؤتمر الوطني الثامن للجمعية المنعقد بمرسيليا في 4 و 5 مارس 1961 أحوال اللاجئين الجزائريين وخاصة الأطفال منهم^[2]. وفي جانب المساعدات تحدثت الجريدة عن حصيلة من: أدوية وحزمة من الملابس وشاحنة صغيرة من الأغذية وكمية أخرى خلال شهر مارس: 650 كلف من الكسوة و 700 كلف من الكتب والكراريس، 250 كلف من الأدوية، 30 كلف من الحليب والشكولاتة^[3]، وذكرت الجريدة إحصائيات عن الهلال الأحمر الجزائري لعدد الأطفال اللاجئين تقدر بـ 7050 ألف بالمغرب، 60 ألف بتونس، كما أوردت ذكرا لمراكز الإيواء بـ الخميسات ومراكش والرباط بالمغرب ومركز تكوين بتونس وكذا مركز بالمرسى ب 100 سرير، وقالت الجريدة أنه من بين 70 ألف طفل جزائري لاجئ بالمغرب يتمدرس منهم حوالي 2500 طفل فقط^[4]. ونقلت

[1] La Défense, n 375, Novembre, 1955, p 03.

[2] La Défense, n 436, Février 1961, p 04.

[3] La Défense, n 442, Aout 1961, p 06.

[4] La Défense, n 444, Octobre, 1961, p 10.

الجريدة أيضا إحصائية تبرز عدد الجزائريين اللاجئين كالتالي: 400 ألف لاجئ بتونس 200 ألف بالمغرب، 100 ألف في فرنسا.^[1]

إلى جانب هذا النشاط سجلت الجمعية حضورها في مجال المساعدات المادية للجزائريين اللاجئين على الحدود التونسية و المغربية من البسة، أغذية، أدوية، وحوالات بريدية يوضحها الجدول التالي:^[2]

السنوات	1954	1955	1956	1961
أغذية	30طن	غ. م	15طن	30طن
ملابس	01طن	غ. م	/	1000كغ
أدوات	/	/	/	1050كغ
أدوية	/	غ. م	/	340كغ
مبالغ مالية	1500000ف	/	غير محدد	150000ف

من خلال هذا الجدول يتضح أن الجمعية قدمت مساعدات ملموسة للاجئين الجزائريين منذ بداية المأساة الجزائرية (1954_1962).^[3]

[1] La Défense, n 449, Mars, 1962, p 02.

[2] جدول من إعداد الطالب بالاعتماد على الجريدة (la Défense) الأعداد التالية: 375 نوفمبر 1955، 379 مارس 1956، أعداد 440، 442، 444، لسنة 1961، عدد 449 مارس 1962.

[3] هذه المساعدات وغيرها من بقية المنظمات والحكومات والشعوب ثمنها المجلس الوطني للثورة في بيان جاء فيه: "يعبر المجلس الوطني للثورة عن عميق اعترافه بالجميل للمنظمات والشعوب والحكومات على المساعدات التي بذلتها لصالح اللاجئين". ينظر: A.N.A: Boite: n 6/2/199: بيان

وهذا تكون الجمعية من خلال صحافتها¹ قد أعطت صورة واضحة لمعاناة اللاجئين الجزائريين على الحدود وخاصة فئة الأطفال، وهو ما ساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في إطلاع الرأي العام الفرنسي والعالمي على وضعية الجزائريين من جهة وفضح مسؤولية فرنسا في هذه القضية من جهة ثانية.

قضايا المسجونين والمعتقلات وأحكام الإعدام:

لقد أخذ هذا الملف حصة الأسد من أعداد الجريدة؛ فقد طرحت أولى قضاياها في شهر نوفمبر 1955 حين تطرقت لأولى محاولات جمعية الإغاثة الشعبية الفرنسية تكييف وتكثيف جهودها للنظر في هذا الموضوع وأوردت صورة لجميلة بوحيرد كعنصر يوضح صورة القمع، لتعالج نفس الموضوع في عددها الإضافي لشهر نوفمبر بعنوان: سيطرة المجاعة والبنديقية والسجن في مستعمرات ما وراء البحار، فطرحت من خلاله مظاهر القمع البوليسية والعسكرية في الجزائر واعتبرت ذلك خطر على الوجود الفرنسي، وأنها بهذا كل يوم تُحدث شرخا كبيرا بين فرنسا ومستعمراتها وهي ممارسات تولد الشقاء واللاعادلة، ودعت في نفس الوقت إلى ضرورة إيقاف المحاكمات والممارسات الوحشية البوليسية وعمليات التمشيط واستبدال العنف والكره بالعدالة والتضامن.

وفي الشق الاجتماعي من هذا الموضوع أجرت الجريدة دراسة مقارنة بين الجزائريين والأوروبيين في الجزائر وقدرت عدد الجزائريين بـ 09 مليون نسمة يعيشون

المجلس الوطني للثورة المنعقد في جلسة عادية بطرابلس الغرب من 1959/12/16. 1960/01/03 تونس 1960/01/19، ص 03.

[¹] وهنا نسجل ما أورده حازم الحمداني من كون وسائل الإعلام ومنها الصحافة وفي جانبها المعرفي المتعلق بالمجتمع تساهم بشكل مباشر في توسيع دائرة اهتمامات المجتمع حتى خارج حدود البلد. ينظر: حازم الحمداني، الاعلام الحربي والعسكري، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، ص42. وهو ما ينطبق على جريدة لاديفونس التي قدمت للمجتمع الفرنسي خصوصا والعالمي عموما صورة حية عن الواقع الاستعماري الذي تعيشه الجزائر.

في بؤس ومعاناة، 4,5 مليون يعيشون تحت معدل التغذية، 3,5 مليون في حالة مجاعة مؤقتة، 1,5 بدون عمل، 500 ألف يعيشون في بيوت قصديرية والقوربي (Gourbis)، 10 آلاف جزائري مصاب بأمراض رئوية، أما الجانب الآخر وهم الأوروبيون فهم 01 مليون نسمة أي 10/1 من التعداد المطلق للسكانة يعيشون في رغد سعة.^[1] كما لم تخف الجريدة وضعية المعتقلين بمعتقلات البرواقية والمسيلة والجرف وآفلو وقدرت عدد المعتقلين بأكثر من 10 آلاف أغلبهم يعانون من أمراض معدية، ويعيشون في ظروف من الخوف والجوع ولم تترك لهم الإدارة الفرنسية أي فرصة للدفاع عن أنفسهم أو محاكمتهم في ظروف مشرفة، وقالت بأن هذه المعتقلات هي نتيجة لقانون حالة الطوارئ (المادة 06)، ولكشف هذا الملف أوردت الجريدة أن عددا من المحامين والصحفيين والنواب والمفوضين تم إرسالهم عن طريق (spf)، للمراقبة والتحقيق في قضايا الاتهامات والاعدامات، أجمعت تقاريرهم على وجود مظاهر وممارسات التعذيب والقمع من طرف الشرطة والعسكريين وتفتيش القرى وامتلاء السجون بالنساء والرجال مع تسجيل فتح مراكز أخرى للتجميع.

وهنا عبرت الجريدة عن موقفها تجاه هذه القضية فتقول: "أن هذا العدد من الحقوقيين والمحامين والملاحظين ليعبر بحق عن شعور الأخوة والمحبة والتضامن بين الشعب الجزائري والفرنسي وبالتالي التعبير عن معارضة القمع وهو ما سيسمح بخلق جو من حسن العلاقات والتسامح لوقف إطلاق النار وخلق السلام" كما حذرت الطرف الفرنسي من أن هذا العمل لا يساعد على إيجاد الهدنة في الجزائر وعبرت عن هذا بعنوان بالخط الأحمر (que se passe t-il en Algérie) ^[2] ، وفي

^[1] La Défense, n 375, supplément Novembre 1955, p 2.

^[2] La Défense, n 379, supplément Mars 1956, p 01.02.

عدد آخر عنونت الجريدة أحد الملفات: " أن الرأي العام الفرنسي^[1] يندد ويستنكر القمع الممارس في الجزائر"^[2]

وفي قضية الإعدامات ذكرت الجريدة النطق بحكم الإعدام ضد 60 جزائري واعتبرتها قضية خطيرة بل ودلالة على عدم مراعاة حقوق الإنسان وهذا مناف للتقاليد الفرنسية.^[3]

هذا وقد حملت الجريدة مسؤولية الإعدامات للمحاكم العسكرية فتقول: "المحاكم العسكرية مستمرة في وظيفتها كالألات والنطق بأحكام الإعدام ضد الفلاحين، والاعتقالات العشوائية أثناء التمشيط وحتى المحاكم المدنية التي لا هم لها سوى تسليط أقصى العقوبات"، من ضمنها: 10 سنوات سجن لمن يقدم إعانات للثورة، 05 سنوات لمن يحطم عمود كهربائي أو تخريب مزروعات، كما عرّجت على ظروف المحاكمة منها: عدم تقديم المتهم إلا بعد عدة أيام وأسابيع من التعذيب بالماء والكهرباء، والنطق بالحكم يكون بعد دقائق من المداولات، وهو ما يبرز بوضوح

[1] . ورد تعريف الرأي العام في الموسوعة السياسية بأنه: " اتجاه أغلبية الناس في مجتمع ما، اتجاهها موحدًا إزاء القضايا التي تؤثر في المجتمع أو تهتمه أو تُعرض عليه، ومن شأن الرأي العام إذا ما عبّر عن نفسه أن يناصر أو يخذل قضية ما أو اقترحًا معينًا، وكثيرًا ما يكون موجهاً للسلطات الحاكمة". ينظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر لبنان، 1991، ص 803. وتشير دراسة صادرة عن المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية أن الرأي العام لا يخرج عن إطار مواقف واتجاهات أو معتقدات أفراد المجتمع فيما يتعلق بقضية ما داخلية كانت أو إقليمية أو دولية. ينظر: صبحي عسيلة، الرأي العام، مجلة مفاهيم، ع: 23، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، مصر، 2006، ص 04.

[2] La Défense, n 374, Octobre 1955, p 01.

[3] La Défense, n 381, Mai 1956, p 01.

للالعدالة وهضم حقوق المعتقلين، تقول الجريدة أنها ظروف مثيرة للقلق ومهيجة للجزائريين.^[1]

وفي عددها لشهر مارس 1957 نقلت الجريدة على لسان أمين عام الجمعية (Pierre Soleme) ما اشتكت منه امرأة من منطقة القبائل وهي زوجة طبيب مسجون وأم لخمسة أطفال حين قالت: " ...نحن هنا مكبلين بالجوع والخوف والقمع البوليسي، فما تركوا لنا من وسيلة إلا السلاح" يقول الأمين العام: "هنا أدركت مدى اتساع الهوة بين الجزائر وفرنسا، لهذا يجب وضع حد للقمع" وهو عنوان العمود.^[2]

ومن الفعاليات التي دأبت الجمعية على تنظيمها نجد المسيرات ومنها الدعوة الموجهة للمثقفين ومختلف الشخصيات خلال شهر نوفمبر 1955، وأحصت الجريدة حضور 36 شخصية من ضمنها فرانسيس جوردان، لويس ماسينيون، وتلقت الجمعية رسالة من النائب البرلماني عن إقليم السان (jacques duclot) رئيس الكتلة البرلمانية الشيوعية للتجمع الوطني)^[3] ، وكذا الاجتماعات لشرح ومساندة القضية الجزائرية وهو حال الاجتماع الذي نُظم خلال 11 ماي 1957 في مدينة بوردو بحضور 1000 شخص مهتم بالقضية الجزائرية تقول الجريدة: "جرى الاجتماع في هدوء تام" اختتم بـ: المطالبة بإنهاء حكم الإعدام، وإنهاء التعذيب والتمشيط والعقوبات الجماعية وحسب الجريدة فإن هذا اللقاء موجه إلى كل شرائح المجتمع لتوضيح الأفكار.^[4] وعنوانت الجريدة أحد أعمدها بالعنوان التالي: "الآلاف من المظلومين في انتظار محامين" (des milliers d' opprimés attendent des avocats)^[5]

[1] La Défense, n 484, septembre 1956, p 02.

[2] La Défense, n 390, Mars 1957, p 01.

[3] La Défense, n 375, Novembre 1955, p 01.

[4] La Défense, n 392, Juin 1957, p 01.

[5] La Défense, n 376, Decembre 1955, p 03.

وخلال شهر نوفمبر 1957 نقلت الجريدة محتوى تصريح أو عريضة مقدمة من طرف محامين تابعين للجمعية أرسلوا إلى الجزائر للتحقيق في قضايا القمع والمعتقلات جاء فيه:

- . أن التعذيب ظاهرة يومية لمأساة حقيقية في الجزائر.
- . عدم وجود الحريات الأساسية والانسانية وسيادة القمع.
- . القمع ضد الصحافة والافكار المعتدلة.
- . لا وجود للحريات الفردية في الجزائر.
- . عدم وجود قواعد ثابتة في تأسيس الاتهامات وسيادة الأحكام الجائرة ضد المتهمين.
- . عدم السماح بوجود محامين للدفاع عن المتهمين والمسجونين.
- . الأوضاع المزرية للمسجونين.
- . ضرورة إصلاح المنظومة القضائية في الجزائر على أساس العدالة والحرية.^[1]

وخلال سنة 1958 تعمقت الجريدة أكثر في ملف السجون والمعتقلات خاصة بعد السماح للجمعيات والحقوقيين بزيارة السجون وهنا تحدثت عن الأوضاع داخلها فكتبت: "يعيش المعتقلون في الجزائر أحوالا صحية حرجة، بعضهم في زنانات تحت الأرض ليس بها هواء، وبعضها تبقى فيه المصابيح مضاءة 24 / 24 ساعة، وتضيف: "رغم أن لجنة حفظ الحقوق والحريات الفردية زارت المعتقلات ونددت بالوضعية الصحية إلا أن شيئا لم يتغير" وهو ما دعا الجمعية للاحتجاج والمطالبة بتحسين الأوضاع.^[2]

[1] La Défense, n 397, Novembre 1957, p 02 هذه الفعاليات من الجمعية تثبت بوضوح التأثير [1]
الايجابي لنشاطها وسط. المجتمع من جهة، ومن جهة أخرى قدرة الجمعية على استقطاب النخبة الفرنسية لتبني طروحاتها ومقارباتها تجاه القضية الجزائرية.

[2] La Défense, n 399, Janvier 1958, p 01.

وعنونت إحدى صفحاتها بـ "آلاف الجزائريين مسجونين ومحتشدين داخل مراكز التجميع والحشر"¹ لذلك سلطت الضوء على معتقل الجرف بالمسيلة فتناولت تاريخ بنائه وموقعه وأجزائه ونظام الحراسة المحكم وانعدام المرافق ... وأوردت أن به ما يزيد عن 600 جزائري معتقل تتراوح أعمارهم بين 12 و82 سنة تتفاوت مستوياتهم من أساتذة وأطفال ونساء ورجال دين، معلمين، فلاحين، عمال سكك الحديد...^[2]

ويبدو أن الجمعية كانت متابعة لملف المسجونين والمعتقلين عن كثب لذلك نجدها تفند الأرقام المصرح بها بخصوص الإفراج عن 7000 معتقل (internés administratifs) و 200 شخص محكوم عليهم بالإعدام وتقول: "أن الرقم المعلن عنه ليس حقيقيا ولا يعبر عن العدالة وأن عدد المسجونين تجاوز 30 ألف وهم الآن يقبعون في السجون والمعتقلات" وطالبت توفير محامين جزائريين لطرح قضاياهم أمام لجان المراقبة، ودعت المناهضين والمثقفين إلى إسماع صوتهم^[3] .

كما دعت الجمعية إلى مظاهرات في فرنسا للمطالبة بالإفراج عن المحامين الجزائريين بن عبد الله وأوصديق الذين طالبا بتحسين ظروف المساجين في الجزائر فكان جزاؤهما السجن.^[4]

ولعل الجريدة كانت تحاول لفت انتباه السلطات العسكرية في فرنسا والجزائر حين دعتها للتأمل في الأرقام التالية التي تتعلق بالسجون والمعتقلات: سجن البرواقية الذي يستوعب 1000 سجين هو الآن يضم 1496 شخص، 1874 بسجن

[¹] La Défense, n 405, Juillet 1958, p 02.

[²] La Défense, n 379, Mars 1956, p 05.

[³] La Défense, n 413, Mars 1959, p 03.

[⁴] La Défense, n 424, Fevrier 1960, p 07.

وهران، 1027 بسجن الشلف، 413 بسجن تيزي وزو، 651 بقسنطينة، 1725 بلومبيز، هذا بالإضافة إلى عرضها للظروف المزرية للمعتقلين.^[1]

وفي رسالة من الجمعية إلى الهلال الأحمر الجزائري عبّرت من خلالها مساندتها للقضية الجزائرية وعارضت الأحكام الجائرة والمحتشدات والمعتقلات وكل الممارسات التي تحط من قيمة الإنسان الجزائري كما طالبت أيضا بالعتفو العام عن المحكوم عليهم بالإعدام واحترام حقوق الدفاع.^[2]

وخلال شهر مارس 1962 كتبت الجريدة بعنوان (contre les tortures)³ ونقلت الجريدة إحصائيات تدعيم هذا الملف منها: 15 ألف جزائري مسجون، 25 ألف في المحتشدات، 2,5 مليون في مراكز التجميع، 7500 جزائري في سجون فرنسا، 600 جزائري (détenus) وخلال الفترة من جانفي 1955 إلى أوت 1960 نطقت المحاكم العسكرية⁴ ب 3849 حكم بالإعدام منها 2750 غيابيا.^[5]

ولأن الجمعية كانت تبحث عن حل للقضية الجزائرية خارج إطار الحرب فإن الجريدة قالت: "أن حل القضية الجزائرية لا يكمن في استخدام الطائرات والسلاح وإنما في احترام الحريات والرغبة في إقامة المحبة بين الشعبين" ولتفعيل هذا الحل تقول الجريدة: "يجب أن نكثف جهودنا ونضع المحامين كعقبة أمام

[1] Ibid p 11.

[2] La Défense, n 443, Septembre 1961, p 03,

[3] La Défense, n 449, Mars 1962, p 05.

⁴ وللتدقيق أكثر في الإحصائية نورد هنا أرقام قدمها الأمين العام للمحكوم عليهم بالإعدام مفادها: خلال الفترة 01 نوفمبر 1954 . 19 مارس 1962 نفذ حكم الإعدام في 199 جزائري، منها: 68 بسجن سركاجي بالجزائر العاصمة، 58 بقسنطينة، 51 بسجن وهران، 22 بفرنسا. ينظر: مجلة أول نوفمبر: إحياء الذكرى الواحدة والخمسين لتنفيذ حكم الإعدام في الشهيدين أحمد زهانة وعبد القادر فراج، ع 170، الجزائر، أفريل 2007، ص 50.

[5] La Défense, n 449, Op-Cit. p 02.

المحاكم الفرنسية والمساهمة في المجهود العام للحفاظ على الصداقة والسلم بين الجزائر وفرنسا".^[1]

وتجسيدا لأهداف الجمعية قالت الجريدة: " بأن الغرض من نشر هذه الحقائق هو لكسر حاجز الصمت حول هذه القضية وكشف الأحكام التعسفية واللاعادل والقمع السائد في الجزائر".^[2]

وضمّنت الجريدة صفحاتها تقرير صادر عن موظفين فرنسيين سامين تم تقديمه إلى المفوض العام للحكومة الفرنسية في الجزائر (Delouvrier) كشفوا من خلاله عن وجود مليون من الأطفال والنساء والعجزة الجزائريين في السجون والمعتقلات، 1000/1 طفل يموت يوميا في المحتشدات، واتفقوا كلهم على أن السجن ليس حل للقضية الجزائرية^[3].

وبمناسبة الأسبوع الوطني للجمعية خلال شهر أكتوبر 1961 افتتحت هذه الأخيرة القضية الجزائرية بالتذكير بتراجيديا الحرب في الجزائر "ونظرا لهذه الظروف فإن الجمعية تعمل على إحياء الحفلات والمهرجانات والاجتماعات واللقاءات للمطالبة بإنهاء العمل بالمحتشدات والتطبيق العادل للنظام القضائي والإفراج عن المعتقلين في السجون بفرنسا والجزائر والعفو الشامل عن المناضلين من أجل السلم والحرية وإنهاء أحكام الإعدام".

هذا وحددت الجريدة دور الجمعية في حرب الجزائر قائلة: " لا نسعى لأنسنة الحرب (humaniser la guerre) بل لإظهار مدى تحطم العلاقات والصلات الثمينة والمقدسة بين البشر والتي زادت من اللاتسامح والكراهة" وأضافت: " أن الشعب

[1] La Défense, n 379, op _cit, p 05.

[2] la Défense, n 449, Op-Cit? p 07.

[3] Ibid, p 03

الفرنسي والجزائري وُجد للتفاهم وليس للقتال وأن علاقات المستقبل لابد أن تسودها الأخوة والتسامح والمصلحة المتبادلة والجمعية تعمل بكل مسعاها في هذا الاتجاه^[1] وهنا إذا جاز التساؤل يمكن القول: هل الجمعية تبنت هذا الطرح في اتجاهها لأن بوادر مفاوضات جدية في طريقها الصحيح بين الطرفين الجزائري والفرنسي؟ أم أن الجمعية تبنت هذا المنهج منذ بداية المأساة الجزائرية؟

وانطلاقا من المعطيات السابقة يمكن القول بأن جريدة لا ديفونس تطرقت إلى ملف خطير جدا هو قضية التعذيب والسجون والمعتقلات ومن خلاله استطاعت اخراج هذا الملف إلى العلن وكشف الممارسات الإجرامية للسلطات الفرنسية في الجزائر وهو ما قد يكون ساهم إلى جانب دراسات أخرى في التأثير على الرأي العام الفرنسي وإبراز عدالة القضية الجزائرية بالصورة والدليل.

3- مدى مساهمة الصحيفة في اعلام و نشر المواقف الفرنسية المساندة لقضية عادلة(الثورة الجزائرية):

لم تبخل صحيفة الجمعية في نشر المواقف المناهضة لحرب الجزائر نتيجة ما سببته من قضايا اللإنسانية مست الشعب الجزائري سواء مدنيين او مناضلين جراء عدم احترام الجيش الفرنسي للقانون الدولي الانساني وكذا خوضه في حرب غير عادلة، و من اهمها الشخصيات الفرنسية وبعض المجندين.

شخصيات فرنسية مساندة للقضية الجزائرية:

في إطار تفاعلها مع مجريات القضية الجزائرية عملت الجريدة على نقل مواقف شخصيات فرنسية متعاطفة مع المسألة الجزائرية؛ فنقلت رسالة موقعة من طرف 48 شخصية فرنسية موجهة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية للمطالبة بالعمفو الشامل عن المحكوم عليهم بالإعدام في الجزائر ومما جاء في الرسالة:

[¹] La Défense, n444, op cit, p 07.

الموقعون أدناه يعلمونكم سيدي الرئيس من أعماقهم معبرين عن قلقهم الشديد أمام القضية خطيرة وهي تطبيق حكم الإعدام في الجزائر.^[1]

كما عملت على فضح الإدارة الفرنسية في قمعها للأصوات المناهضة للحرب^[2] في الجزائر وهنا نقلت: إعتقال 150 شخصية فرنسية تنتمي للإتجاه اليساري^[3] تم تحويلهم إلى المعتقلات، واعتقال الصحفي (Pierre Lafont) من جريدة (Alger Republicain)، واعتقال البروفيسور مندوز^[4] وحجز منزله ووثائقه التي جمعها لأطروحته مع سحب دروسه من جامعة الجزائر.^[5]

وأوردت أيضا رسالة موقعة من طرف 61 كاتب فرنسي موجهة إلى رئيس الجمهورية لإنقاذ المحكوم عليهم بالإعدام^[6] ونقلت رسالة أخرى من طرف 622

[1] La Défense, n 380, Avril 1956, p 01.

[2] كانت للنخبة الفرنسية المناهضة للحرب في الجزائر دور كبير في مواجهة حكوماتهم بل والضغط عليها أمام الرأي العام وكشف الممارسات الإجرامية لفرنسا في الجزائر، لذلك عملت السلطات الفرنسية على اعتماد سياسة القمع الفكري لكل من يقف إلى جانب القضية الجزائرية.. ينظر: جلاوي سعيد، الثورة الجزائرية من خلال جريدة الفكر التونسية 1955 . 1962، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2008 . 2009، ص 113 .

[3] . وفي المقابل فيه فئة فرنسية من المثقفين ضموا أصواتهم إلى جبهة مواصلة الحرب في الجزائر للحفاظ على الجزائر الفرنسية ومنهم: (Raymond Bourguin) وهو من تيار اليمين المحافظ، وشخصية أخرى هو (Albert camus) شخصية أدبية يسارية وقف ضد استقلال الجزائر. ينظر: منغور أحمد، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954 . 1962)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ والآثار، جامعة قسنطينة، 2006. 2005، ص 163، 164.

[4] أندري مندوز: كاتب فرنسي وأستاذ بجامعة السوربون عاش 16 سنة في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي، وقف إلى جانب القضية الجزائرية بكتاباته، وهو من الأصوات الأدبية المناهضة للممارسات الاستعمارية التعسفية في الجزائر، عذب وسجن من أجل دفاعه عن الحرية والكرامة المهاتنين في الجزائر. ينظر: جلاوي سعيد، المرجع السابق، ص 116 .

[5] La Défense, n 387, Décembre 1956, p 06.

[6] La Défense, n 390, Op-Cit, p 06.

لأستاذ وطالب من مدينة ليون موجهة إلى رئيس الجمهورية معبرين فيها عن رفضهم للتعذيب في الجزائر وجاء فيها: " ندعو الرأي العام الفرنسي للمساهمة في إيجاد حل للمأساة الجزائرية وأزمة الضمير الفرنسي" [1]

في نفس المنحى جاء في الجريدة ملخ لكتاب (la Question) لهنري علاق (Henri Alleg)² الذي تناول فيه موقفه الرفض للتعذيب والسجون في الجزائر ووصف لظروف اعتقاله وسجنه وتطرق لاعتقال جميلة بوحيرد ونسيمة حبال، ومليكة خان وأخريات.[3] وفي عدد آخر اعتبرت الجريدة أن هنري علاق مثال للتضحية في خدمة القضايا العادلة والإنسانية كالقضية الجزائرية.[4] وقدمت الجريدة شهادات لجمعيات وصحف و شخصيات منهم 175 أستاذ جامعي، و100 محامي من باريس، و100 شخصية حضرت ندوة ديجون، كل هذه الفئات أجمعت على أن السجن والمعتقلات ليست حلا للقضية الجزائرية.[5] والجريدة بهذا تكون قد ضمت صوتها إلى أصوات الشخصيات المتعاطفة مع المأساة الجزائرية وبالتالي ساهمت في التأثير على الرأي العام الفرنسي من خلال عرض مواقف النخبة .

مجنودون فرنسيون رافضون للحرب في الجزائر:

يبدو أن اهتمام جمعية الإغاثة الشعبية الفرنسية (spf) بالقضية الجزائرية جعلها تنقل حتى المواقف من داخل الثكنات العسكرية الفرنسية في فرنسا

[1] La Défense, n 394, Juillet 1957, p 03.

[2] . هنري علاق: هو هنري سالم ولد بلندن عام 1920 من أصل مزدوج جزائري فرنسي، وهو صحفي، مناضل في الحزب الشيوعي الجزائري منذ 1940، مدير جريدة الجزائر الفرنسية سنة 1950، دخل العمل السري سنة 1955 ساند الثورة الجزائرية. ينظر: جلاوي سعيد، المرجع السابق، ص 114.

[3] La Défense, n 401, Mars 1958, p 02.

[4] La Défense, n 440, Juin 1961, p 09.

[5] La Défense, n 415, supplement Mai 1959, p 03.

والجزائر؛ فنقلت الجريدة احتجاجات سادت إقليم الروهن (Rouen) من طرف 700 جندي بثكنة (richepanse) ضد السياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر، وأضافت أن هؤلاء العسكريون تعرضوا للاعتقال الوحشي من طرف (SRS) 30 منهم تم توقيفهم، 29 تمت محاكمتهم وإدانتهم من 10 أيام إلى 40 يوما سجن نافذة، كما تطرقت إلى إدانة 18 جندي فرنسي يوم 24 جانفي 1956 بالعصيان العسكري بنفس الثكنة السابقة تم إرسال 09 منهم إلى سجن (Fresne) هذا في عهد وزير الدفاع بيلوت (Billote) وعُلقت الجريدة على هذه الأحداث بقولها: " أن الاجراءات المطبقة في الجزائر هي التي دعت المجندين الفرنسيين إلى التعبير عن عمق مشاعرهم ورفضهم للحرب في الجزائر" [1]

ومن جهتها سارعت الجمعية إلى جمع التوقيعات من الفدراليات العمالية للاحتجاج ضد سجن هؤلاء العسكريين، الذين تم إطلاق سراحهم خلال شهر مارس 1956 وهم: روس (Rousset) ، موس (Meaux) و روسل (Roussel) في حين بقي 05 آخرون في السجن. [2]

وكتبت الجريدة بعنوان "استنكار واستهجان داخل الثكنات" ، فقالت بأن القمع السياسي يسود داخل الثكنات من خلال التفريق بين العسكريين، مع منع قراءة الجرائد والمجلات التي تنشر أفكارا مشبوهة ووصفت الوضعية بالخطيرة، خاصة بالنسبة للاحتياط والمعاد استدعائهم للجندي خاصة بعد انتشار أخبار العسكريين بسجن فراسن، وأضافت أنه في أغلب الثكنات هناك عسكريون محكوم عليهم من 4 أيام إلى 60 يوما سجن لمعارضتهم الحرب في الجزائر، وقالت أن رسائل

[1] . لقد شهدت فرنسا عمليات كبيرة لرفض الجندي والحرب في الجزائر الأولى سنة 1956 بعد زيادة عمليات التجنيد وإعادة التجنيد والثانية إثر إخماد تمرد سنة 1961 . ينظر: منغرو أحمد، المرجع السابق، ص 193.

[2] La Défense, n 379, Op-Cit, p 03.

المجندين في الجزائر وشهادات العائدون إلى فرنسا تبرز بصفة لا غبار عليها الجرائم المرتكبة في الجزائر من طرف الجيش الفرنسي.^[1]

فتحت الجريدة ملف ألبان ليوشي (Alban Liechti)² و 30 من رفاقه العسكريين تابعين لـ (56 Régiment de génie de contingent) الذين قرروا مراسلة رئيس المجلس الفرنسي للتعبير عن تعاطفهم مع القضية الجزائرية ورفضهم الذهاب إلى الجزائر للمشاركة في الحرب. أما ألبان ليوشي فقد أرسل رسالة باسمه الخاص في شهر جويلية 1956 إلى رئيس الجمهورية الفرنسية وقائد الجيش مما جاء فيها: "...أن فرنسا ليست في حالة دفاع وإنما الجزائريون هم من في حالة دفاع عن أطفالهم ونساءهم وأرضهم ووطنهم، وهم من يبحثون عن السلم وفرنسا الحقيقية أبدا لم تحمل السلاح ضد السلم..." (pour ces raisons que je ne peux prendre les armes contre le peuple Algériens lutte pour son Indépendance) وأضاف: (en me refusant à participer à cette guerre injuste) وهي الرسالة التي حملت الكثير من معاني السلم والحضارة والعدل، وعلى إثر هذه الرسالة تمت محاكمته يوم 19 نوفمبر 1956 وإدانته بسنتين سجن نافذ.^[3]

ونقلت الجريدة أيضا نفسية أمهات المجندين الفرنسيين والذين سيتم إرسالهم إلى الجزائر للمشاركة في حرب خطيرة وقاسية وقارنتها بنفسية الأمهات

[1] La Défense, n 484, Op-Cit, p 04.

[2] . ألبان ليوشي: عامل بستان بمدينة باريس رفض حمل السلاح ضد الشعب الجزائري أثناء أدائه للخدمة العسكرية الاجبارية فتمت إدانته بسنتين سجن نافذة بتاريخ 19 نوفمبر 1956 من طرف المحكمة العسكرية بالجزائر، وطالبت الجمعية وشخصيات أخرى بالإفراج عنه، كما اهتمت جريدة لاديفونس بقضيته فوردت بخصوصه عدة أعمدة وتحقيقات. ينظر: la Défense, n 394, Op-Cit p 01.

[3] La Défense, n 390, Op-Cit, p 03 .

الجزائريات وقلقهن من تواجد أولادهن وأزواجهن في السجون وقالت: " أن الأمهات الفرنسيات والجزائريات يعشن نفس الشعور".^[1]

وفي نفس القضية عدت الجريدة شباب فرنسي رافض للجندية والمشاركة في حرب الجزائر منهم: (louis seyve مزارع)، (François porain لحام) ، (استاذ Victor beauvois)(Claud marty بناء) وكلهم رفض المشاركة في الحرب الدائرة في الجزائر.^[2]

عرضت الجريدة أيضا موقف شاب فرنسي آخر (Jacques Alexandre) مجند في إطار الخدمة العسكرية الإجبارية تم نقله إلى الجزائر وعند عودته إلى فرنسا بعد 15 شهرا قرر مراسلة رئيس الجمهورية يقول: " خلال 15 شهرا التي قضيتها في الجزائر استنكرت ككل زملائي ما يجري في الجزائر وأن هذا ليس من قبيل الدفاع عن مصالح فرنسا بل هو يتنافى مع تقاليد فرنسا والحرية والعدل".^[3]

وتعليقا على ظاهرة رفض الجندية كتب عضو المكتب الوطني للجمعية " أن هؤلاء الشباب الراضون للحرب في الجزائر قد أنقذوا شرف الجيش الفرنسي الذي ليس له الحق في إعطاء أوامر للعسكري لتنفيذ أشياء ضد شرف فرنسا أو إسالة الدماء إلا في حالة الدفاع عن الوطن".^[4] وأضافت الجريدة أنها تحيي جهود ومواقف كل العسكريين المناهضين والراضين للحرب في الجزائر.^[5]

ولعل الجمعية عن طريق جريدتها أرادت إبراز مواقف العسكريين الفرنسيين الراضين للحرب في الجزائر حتى توسع نطاق المعارضة والتنديد والتشهير بالممارسات

^[1] La Défense, n 392, Op-Cit, p 01.

^[2] La Défense, n 394, Op-Cit, p 01.

^[3] La Défense, n 399, Op-Cit, p 01 .

^[4] La Défense, n 408, octobre 1958, p 02.

^[5] La Défense, n 442, Op-Cit p 02 ,

الإجرامية التي يتبناها الجيش الفرنسي تجاه الشعب الجزائري لتحقيق التهدة .
حسب الجريدة .

وجهة نظر الجمعية لحل القضية الجزائرية ومستقبل العلاقات
الفرنسيةالجزائرية:

وفي هذا الخصوص يبدو أن الجمعية قد تدرجت في مواقفها تجاه القضية الجزائرية على مختلف الأصعدة وسأيرت هذه التغيرات؛ فجندها في شهر ديسمبر 1954 أي بعد حوالي شهر من اندلاع الثورة الجزائرية تعبر الجمعية صراحة عن موقفها تجاه ما يحدث في المستعمرات الفرنسية من قمع بقولها: "...جريدة لاديفونس هي الناطق الرسمي للجمعية والتي تعبر عن استنكارها للقمع الوحشي والمعاناة المفروضة سواء داخل فرنسا أو في مستعمرات ما وراء البحار، وهذا هو المبدأ العام الذي سارت عليه الجمعية تجاه مثل هذه القضايا في العالم عموما والجزائر على وجه الخصوص، حيث ومع تطور الأحداث ومجريات القضية الجزائرية على الصعيد الداخلي والخارجي بدأت الجمعية في بلورة موقفها والتعبير بصراحة بضرورة معالجة القضية الجزائرية بالعدل وما يتماشى مع مبادئ حقوق الشعوب في الحرية وهو ما برز بوضوح خلال شهر نوفمبر 1955 حين تحدثت عن أسطورة الجزائر الفرنسية بحيث قدمت موقفها مباشرة بقولها: "أن دعاية الجزائر الفرنسية لا تستجيب للظرف الراهن ولا تتوافق مع الواقع، وفي الساعة الحالية لا يمكن تجاهل أو نكران عامل الوطنية في الجزائر" وبهذا فالجمعية تقر بوجود وطنية جزائرية ومن ورائها دولة جزائرية. كما أعابت على الحكومة الفرنسية تقزيمها للمشكلة الجزائرية في إصلاحات اقتصادية واجتماعية لا تغن ولا تسمن ولا تعالج القضية الجزائرية بل حملت فرنسا تبعات التخلف الذي تعاني منه الجزائر حتى أصبحت تقبع في دائرة التخلف، ومن هنا دعت الحكومة الفرنسية الاختيار بين استخدام السلاح والقوة أو المفاوضات، سياسة القمع أو سياسة التهدة،

et la discussion avec les représentants qualifiés du peuple Algérien). [1]

ثم انتقلت خلال شهر ماي 1956 لتتحدث عن ضرورة خلق جو من حسن العلاقات والتسامح وذكرت قضية وقف إطلاق النار.² وفي شهر مارس تقول الجريدة: "أملنا في مفاوضات تقود إلى وقف القتال والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق آمال الجميع" [3]

لتعيد في شهر ماي 1956 التصريح بموقفها صراحة بضرورة توفير الظروف لوقف إطلاق النار بقولها: "se prononcent a l' humanité contre la répression pour un cessez le feu). [4]

ومع بزوغ بوادر الانفراج للمأساة الجزائرية يبدو أن جمعية الإغاثة الشعبية الفرنسية بدأت في التمهيد لمستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية لتتساءل من خلال عنوان بالخط العريض: "comment créer un meilleur climat d' amitié" وتتطرق الجريدة إلى المواقف المشرفة لغالبية المجتمع الفرنسي ومعارضته للحرب في الجزائر[5] والمساعدات المقدمة من مختلف فئاته وشرائحه، وقالت: "كل هذه

[1] La Défense, n 376, p 03.

[2] La Défense, n 379 , supplement, p 03.

[3] La Défense, n 379 op_cit, p 01.

[4] La Défense, n 38, op_cit, p 01 .

[5] تأثير الاعلام على الرأي العام: في هذا الخصوص تسجل العديد من الدراسات التأثير المعرفي، وتكوين الاتجاه وهنا لا نظهر آثاره إلا بعد مرور مدة من الزمن أو ما يعرف بالتراكمية، وكذا توسيع اهتمامات المجتمع بطرح قضايا معينة. ينظر: حازم الحمداني: المرجع السابق، ص42. وهنا إذا جاز لنا الاسقاط فإن الجمعية وجريدتها لاديفونس ساهمت في نقل معارف عدة للمجتمع الفرنسي، كما ساهمت في تكوين اتجاه معين تجاه القضية الجزائرية، وكذا نقل القضية الجزائرية وجعلها ضمن اهتمامات المجتمع الفرنسي.

المعطيات من شأنها أن تبرز الوجه الحقيقي الذي يحمله الشعب الفرنسي لنظيره الجزائري للتطلع إلى مستقبل يسوده الامن والسلام والشراكة والأخوة".^[1]

وخلال شهر سبتمبر 1961 وفي رسالة من الجمعية إلى الهلال الاحمر الجزائري قالت الجريدة: "أملنا في جزائر جديدة، مستقلة وذات سيادة وعلاقات جديدة". وتضيف: "نناضل بكل ما نملك من إمكانيات من أجل رؤية السلم والأخوة بين (vive l'amitié) الشعبين الجزائري والفرنسي ... تحيا المحبة الفرنسية الجزائرية (franco_algérienne)".^[2]

والجمعية بهذه المواقف تسير في خط متواز مع طروحات ومواقف جون بول سارتر الذي ساند هو الآخر القضية الجزائرية بالإضافة إلى شخصيات أخرى وطالب باستقلال الجزائر وندد بالاستعمار، وفي هذا يقول: "ولا شك أن الذين يتحدثون عن ترك الجزائر هم بلهاء فليس لنا أن نترك ما لم نملكه قط بل القضية على العكس، هي أن نبني مع الجزائريين علاقات جديدة بين فرنسا حرة وجزائر محررة"^[3]

إن عرض هذه الفعاليات والمواقف وللمثقفين والعسكريين الفرنسيين وعموم المجتمع ساهمت بشكل كبير في بلورة الرأي العام الفرنسي تجاه القضية الجزائرية وتكوين غالبية مناهضة للحرب في الجزائر وداعية لاستقلالها، وبالتالي أحدثت هذه العناصر مجتمعة شبه انقلاب داخل المجتمع الفرنسي وحشدت أكثر شرائحه، فكانت الانطلاقة مع المثقفين ثم المجندين الذين أيقضوا الضمير الفرنسي.^[4]

[1] La Défense, n 436 , Op-Cit' p 05 .

[2] La Défense, n 443, Op-Cit, p 03 .

[3] منغور أحمد، المرجع السابق، ص 167.

[4] المرجع نفسه، ص 165.

ولم تأت هذه البلورة في ظرف وجيز أو محطة زمنية عابرة، بل أن القضية الجزائرية أصبحت في فرنسا حديث العام والخاص لكن المواقف منها كانت مختلفة، وكما يتفق أغلب الباحثين فإن عملية تكوين الرأي العام تمر بالمراحل التالية: نشأة المشكلة، إدراك المشكلة، مناقشة المشكلة، الاقتراحات حول المشكلة، الصراع بين الآراء، تبلور الآراء، التقارب في الآراء، الاتفاق الجماعي.^[1]

وهي المحطات التي برزت بشكل جلي من خلال استعراض تفاعل جمعية الاغاثة الشعبية الفرنسية مع قضية الجزائرية؛ فتناولتها في بداية ديسمبر 1954 على أساس مشكلة إنسانية تتطلب المعالجة، لتعمل ثانيا على توسيع نطاق القضية وشرحها داخل المجتمع الفرنسي، ثم طرحها للمناقشة في إطار اجتماعات ومظاهرات، وخلالها تقدم الاقتراحات والحلول الواجب اتباعها، وهنا يظهر بطبيعة الحال المؤيد والمعارض، فنقلت الجريدة مواقف المناصرين للقضية الجزائرية وخاطبت من خلالها المتردد والمعارض، لتطرح الجريدة بعدها أن عموم المجتمع الفرنسي يأمل في إيجاد حل للقضية الجزائرية، وفي مرحلة أخيرة قدمت الجمعية نظرتها الاستشرافية للعلاقات الجزائرية الفرنسية على أساس توجهات الرأي العام الفرنسي.

هذا ما يبرز بوضوح أن جمعية الإغاثة الشعبية الفرنسية كانت متابعة لتطورات القضية الجزائرية ومسارها، لذلك كيّفت الجمعية مواقفها وتدرجت فيها، ودعت إلى ضرورة إيجاد حل للقضية الجزائرية حل يسوده السلم والأمن كما عملت على تقديم نظرة استشرافية لمستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية.

المرجع نفسه، ص 28 . 29.^[1]

خاتمة:

وختاما يمكن القول: أن جمعية الإغاثة الشعبية الفرنسية سجلت حضورها في تجليات الصراعات داخل المجتمع الفرنسي تجاه القضية الجزائرية بين داعم مساند للسياسة الفرنسية وضرورة الحفاظ على الجزائر الفرنسية ورافض للحرب في الجزائر متعاطف مع الشعب الجزائري، هذا الاتجاه الأخير هو ما وقفت الجمعية إلى جانبه، بحيث كشفت بالصورة والدليل معاناة اللاجئين الجزائريين على الحدود التونسية والمغربية ودعت إلى تحسين أوضاعهم بل التزمت طوال فترة الحرب بالمساعدات من ألبسة وأدوية وأغذية وأموال، وفي قضية السجون والمعتقلات ركزت اهتمامها على إبراز وكشف اللاعدل والأحكام الجائرة في حق المعتقلين، وساهمت الجمعية كذلك في تقديم وإبراز مواقف الشخصيات الفرنسية الرافضة للحرب في الجزائر، وتناولت حتى ملف يعتبر من الطابوهات في فرنسا وهو قضية رفض الجندي والعصيان من طرف شباب فرنسي مجند، كما عبرت عن مواقفها بصراحة وطرحت قضية السلام والعدل وعدالة القضية الجزائرية ودعت إلى مستقبل يسوده المصالح المشتركة بين الجزائر وفرنسا، هذه المعطيات وغيرها تصب في خانة صناعة الرأي العام الفرنسي خلال تلك المرحلة (1962-1954).